

تعتبر المجالس القضائية الدرجة الثانية من درجات التقاضي تختص وفقاً لحكام المادة 5 من القانون العضوي 11-50 المتعلق بالتنظيم القضائي والمادة 34 و35 من قا 1 م اد بالنظر في تتمتع المجالس القضائية باختصاص أساسى يتمثل في النظر في الطعون بالاستئناف المرفوعة ضد على أن : "المجلس القضائي هو جهة استئناف بالنسبة لأحكام الصادرة عن المحاكم والحالات الأخرى المنصوص عليها قانوناً" وعليه يختص المجلس القضائي بالنظر في استئناف أحكام المحاكم واستئناف أحكام التحكيم :

\*اختصاص المجلس القضائي بنظر استئناف المحاكم : ورد هذا الخصاص العام في نص المادة 34 من قا 1 م اد والتي جاء فيها : "يختص المجلس القضائي بالنظر في استئناف أحكام الصادرة عن المحاكم في الدرجة الأولى وفي جميع المواد وعليه فاختصاص المجالس القضائية ينعد ولو وجد خطأ في \*اختصاص المجلس القضائي بنظر استئناف أحكام التحكيم : يختص المجلس القضائي باستئناف أحكام التحكيم طبقاً لنص المادة 1033 من قا 1 م اد وكذا ينظر إلى جانب اختصاصه بالنظر في الطعون بالاستئناف في أحكام الصادرة عن الدرجة الأولى يختص المجلس القضائي بالنظر في تنازع الخصاص بين الجهات القضائية أـ اختصاص المجلس القضائي بالنظر في تنازع الخصاص بين القضاة : يختص المجلس القضائي بالنظر في طلبات تنازع الخصاص بين جهات قضائية آل تعلوها جهة قضائية مشتركة غير المجلس القضائي حسب ما وضحته المواد 399 و 400 من قا 1 م اد ، وتجسد هذه الحالة عند تنازع محكمتين تابعتين لنفس المجلس القضائي حسب ما حدته المادة ويمكن للمجلس القضائي أن يأمر بإيقاف إجراءات التنفيذ المتبعه أمام الجهات القضائية المتنازعه وبعد باطال كل اجراء تم خرقاً لوقف التنفيذ المأمور به ماعدا يعين المجلس القضائي الجهة المختصة واليجوز لهذه الخيرة التصرير بعدم اختصاصها. بـ

اختصاص المجلس القضائي بطلبات رد القضاة: اسند للمجلس القضائي الخصاص بالفصل في طلبات رد القضاة المتعلقة بقضاه المحاكم وبالرجوع الى نص المادة 242 قا اج م اد فانه اذا كان الرد يخص قاضياً في المحكمة أو رئيس المحكمة أو قاضياً في المجلس القضائي ، تقدم العريضة الى رئيس الجهة ويحال الطلب في حالتي عدم الرد أو السكوت الى رئيس المجلس القضائي القضائي وبمساعدة رئيسي غرفة على الأقل وذلك في اقرب الحالـ جـ اختصاص المجلس القضائي في الحالـ بسبب الشبهـ المشروـعة : يقوم طلب الحالـ بسبب الشـبهـ المشـروـعة على التشـكـيكـ في حـيـادـ الجـهـةـ القضـائـيـ المعـروـضـ جـديـدةـ أوـ بـرـفعـ الـطـلـبـ للمـجـلـسـ القضـائـيـ لـتـعـيـينـ جـهـةـ الـحـالـةـ .ـ وـ فـيـ حـالـةـ اـعـتـراـضـ رـئـيـسـ المـحـكـمـةـ عـلـىـ الـطـلـبـ يـحـيلـ الـقـضـيـةـ معـ بـيـانـ أـسـبـابـ الـعـتـراـضـ إلىـ دـ اختـصـاصـ المـجـلـسـ القضـائـيـ فيـ حـالـتـ التـصـديـ: نـصـتـ المـادـةـ 346ـ منـ قـاـ 1ـ مـ اـدـ عـلـىـ أـنـهـ "ـ يـجـوزـ لـمـجـلـسـ

القضـائـيـ التـصـديـ فيـ الـمـسـائـلـ غـيرـ وـذـلـكـ اـذـ تـبـيـنـ لـهـ وـلـحـسـنـ سـيرـ الـعـدـالـةـ اـعـطـاءـ حلـ نـهـائـيـ لـلـنـزـاعـ وـذـلـكـ بـعـدـ أـلـمـرـ بـاجـراءـ تـحـقـيقـ عـنـ وـعـلـيـهـ يـجـوزـ لـمـجـلـسـ القضـائـيـ اـذـ أـخـطـرـ بـحـكـمـ فـاـصـلـ فـيـ أـحـدـ الدـفـوـعـ الشـكـلـيـ قـضـيـ